

تحالفات سياسة اليمن.. اصطفايات هشة وخيارات مرحلية

تاريخ الخلافات بين الأحزاب والقوى والمكونات اليمنية يؤكد عدم الوثوق في مشهد تعمه الفوضى



تحالفات سرالية متناقضة لكسب المعركة

ما يتعلق بقائمة عداوته التي تضم التيارات الراديكالية بما في ذلك الحوثيين وجماعة الإخوان المسلمين في اليمن.

مقتل صالح أفرز واقعا جديدا انعكس على التحالفات اليمنية، إذ انقسم حزب المؤتمر الوطني إلى ثلاثة تيارات

وينطلق المجلس في تحديد قائمة أصدقائه من الالتقاء على محدداته السياسية التي تشمل مطالبه بحق تقرير المصير في جنوب اليمن، ورفضه لأي نفوذ للإخوان في المحافظات الجنوبية، ومناهضته الصريحة للمشروع الحوثي عبر مشاركته في معارك تحرير الساحل الغربي.

وإضافة إلى الميليشيات الحوثية التي يخوض معها مواجهات مستمرة في جبهات الضالع والساحل الغربي لليمن، وجماعة الإخوان، تضم قائمة خصوم المجلس الانتقالي فصيلا جنوبيا مدعوما من قطر يقوده القيادي الجنوبي حسن باعوم الذي أعاد إحياء مكونه الذي يتهم الانتقالي بالارتباط لدول التحالف.

ورغم تاريخ العداء الأيديولوجي والسياسي بين جماعتي الإخوان والحوثيين، هناك أصوات خافتة داخل هاتين الجماعتين تلوح بين الحين والآخر بإمكانية حدوث تقارب على خلفية العداء المشترك الذي يجمعهما مع بعض دول التحالف العربي.

ويعتقد مراقبون يمنيون أن التحالف العربي غير المنطقية في المرحلة الراهنة على أقل تقدير، عدا ما يظهر من تقارب بين تيار قطر وتركيا والحوثيين في الجانب الإعلامي على وجه التحديد، والذي قد يكون دافعه الارتباط بأجندة الدوحة والكتابة بدول التحالف.

وفي المقابل، برز تيار صاعد داخل حزب الإصلاح، يتبنى خطابا تصالحيا مع حزب المؤتمر الشعبي العام ويطالب بعودة التحالف القديم لمواجهة التحديات الجديدة، بما في ذلك الحوثيين، والمطالبين بانفصال جنوب اليمن.

ويتعامل جزء كبير من قيادات المؤتمر المناهضين للحوثي بحذر مع تلك الدعوات استنادا إلى تاريخ العلاقات المتوترة مع الإصلاح، فيما ينظر إليها قسم آخر باعتبارها محاولة لاستثمار حالة الشتات التي يعيشها المؤتمر في ضرب الخصوم الجدد.

ومع بروز دور المجلس الانتقالي الجنوبي في مسرح الأحداث اليمنية وخصوصا في المحافظات الجنوبية، يبدو هذا الكيان أكثر وضوحا في

أحادي ونحو فرض سلطتهم بعيدا عن أي شركاء، مع تلميحهم إلى ترك باب الانضمام إليهم مواربا أمام الأحزاب والمكونات اليمنية الأخرى ولكن كتابعين فقط.

سياسة براغماتية

في خضم الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن قبل سقوط نظام الرئيس علي عبدالله صالح في العام 2011، تبادل صالح ومحمد النديمي رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح الاتهامات باستغلال كل منهما حزب الآخر كورقة في الصراع السياسي.

وتكشف قائمة التحالفات التي دخل فيها حزب الإصلاح مع مكونات أخرى ثم انقلابه على هذه المكونات عما يصفه البعض بحالة فريدة من البراغمة السياسية التي عرف بها الحزب الذي يبرر قاداته ذلك السلوك عادة بأنه نتيجة لتعرضهم لمؤامرات سياسية مستمرة تستهدف إقصاءهم.

ويمكن الإشارة هنا إلى تحالف الإخوان مع المؤتمر في مواجهة المد اليساري والقومي والمعني في شمال اليمن، ثم تحالفهم مع هذه المكونات لإسقاط نظام صالح في العام 2011، ثم تحول تحالفه مع هذه المكونات إلى عداوة مرة أخرى وخصوصا في مناطق سيطرته بعد حرب 2015.

وعلى خلاف الأحزاب والتنظيمات اليمنية، لم يدخل الحوثيون في أي شراكات سياسية فيما عدا تحالفهم اليتيم مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي انتهى بصورة دراماتيكية بعد عام تقريبا مع توقيع الاتفاق مع المؤتمر.

ويرى مراقبون أن الطبيعة العائدية الصارمة لجماعة الحوثي وتكوينها العسكري وظروف تأسيسها في جبال صعدة في ظل صراع دائم مع السلطة آنذاك، أسهمت في خلق هذا النمط السياسي اليمني الذي لا يقبل بالشراكات إلا باعتبارها جزءا من الصراع كما حدث في حالة التحالف الاضطراري مع

علي عبدالله صالح تحت ضغط الحرب اليمنية التي وصلت في العام 2016 إلى تخوم العاصمة صنعاء.

وتشير المعطيات إلى أن الحوثيين في طريقهم لتصفية ما تبقى من مظاهر شراكتهم الصورية مع حزب صالح بعد مقتلهم، حيث أبدوا حرصا على إبقاء هذا التحالف مع من تبقى من قيادات المؤتمر تحت سلطتهم في صنعاء، قبل أن يتخلوا تدريجيا عن هذه الشراكة، مع تزايد شعورهم بالوقوع.

وقد كان الإعلان عن اعترافهم إجراء انتخابات نيابية جديدة في مناطق سيطرتهم وإغلاق البرلمان الذي يضم أغلبية من حزب المؤتمر مؤشرا حقيقيا على زهابهم نحو الاستحواذ بشكل

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على اندلاع الحرب اليمنية لم يعد الوضع في هذا البلد شائنا داخليا فقد تحول إلى نزاع بين القوى الإقليمية. ولكن مع الجمود الدبلوماسي لإسكات البنادق بدأت تطفو على السطح خارطة جديدة للتحالفات على خلفية التوجهات الداخلية والخارجية للقوى السياسية الفاعلة في المشهد المتشردم، والتي يعتقد مراقبون أنها اصطفايات طارئة بمنطق براغماتي للحصول على بعض المكاسب التي قد لا تدوم طويلا.

مرحلة التعددية السياسية التي بدأت قبل ثلاثة عقود.

وكان الطرف الآخر على تلك المعادلة هو تنظيم الإخوان المسلمين الذي لعب دورا محوريا في ثمانينات القرن الماضي لمواجهة المد اليساري المدعوم من جنوب اليمن في الشمال، وهو التحالف الذي انتهى عمليا بشكله القديم، بعد إعلان الوحدة اليمنية في العام 1990 وبرز شراكة هشة لم تدم طويلا بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

وتجدد بعد ذلك التحالف القديم بين صالح وحزبه من جهة، والإخوان عبر واجهتهم السياسية "التجمع اليمني للإصلاح" في حرب صيف 1994 التي بدأ بعدها حماس الرئيس صالح تجاه تحالفه التقليدي مع الإخوان يخفت بدرجة لافتة تحت تأثير نشوة الانتصار والسعي للتحرر من أعباء التحالفات السياسية والقبلية القديمة التي اعتبر أنها باتت عبئا على مشواره السياسي.

وقد أسهمت تداعيات 2011 وسقوط نظام صالح وتحوله من حاكم كامل الصلاحيات إلى شريك بنصف الحكومة مع المعارضة في فتح أبواب التحالفات غير المنطقية التي عرفت بها الأحزاب اليمنية.

وتتمثل ذلك في تحالف خفي مع الحوثيين خرج إلى العلن رسميا من خلال إشهار المجلس السياسي الأعلى في صنعاء في يوليو 2016 والذي انتهى بعد ذلك بأكثر من عام، إثر المواجهة بين صالح والحوثيين التي انتهت بمقتله في ديسمبر 2017.

وأفرز مقتل رئيس حزب المؤتمر واقعا جديدا انعكس على فوضى التحالفات اليمنية، حيث انقسمت قيادات الحزب إلى ثلاثة تيارات رئيسية، الأولى فضل البقاء في التحالف القسري مع الحوثيين، خشية من بطشهم أو استمرار اللوقوف المعادي للحكومة الشرعية والتحالف العربي.

وظهر فصيل آخر اتخذ موقفا معاكسا من خلال الانضمام إلى الشرعية بشكل كلي والنواب في منظومتها والقبول بالتالي بهيمنة طرف سياسي كان يناصر المؤتمر العداء، فيما فضل تيار ثالث ترقب التحولات وانتهج سياسة معادية للحوثيين من دون الانخراط في منظومة الشرعية، ويمثل هذا التيار بصورة واضحة ابن شقيق الرئيس، العميد طارق صالح الذي يقود "المقاومة الوطنية" في الساحل الغربي.



صالح البيهاني صحافي يمني

عدن (البيزن) - تشير العديد من التقارير في المشهد اليمني إلى إمكانية بروز خارطة جديدة للتحالفات السياسية التي يغلب عليها طابع المصالح الآنية والسعي لحصد مكاسب سريعة لا تتسم بالبعد الاستراتيجي أو الارتباطات الأيديولوجية.

وتأتي التطورات المرتقبة كامتداد لسلسلة طويل من الاصطفايات الهشة في المسرح السياسي اليمني خلال العقود الأخرين، والذي شهد موجات متعاقبة من التحالفات بين أحزاب وقوى ومكونات متباينة في الخلفيات الأيديولوجية والأهداف، سرعان ما تحولت إلى عداوات ضارية بين تلك الأطراف في مراحل لاحقة.

رغم العداء الأيديولوجي بين الإخوان والحوثيين، ثمة أصوات تلوح بإمكانية حدوث تقارب لعدائهما المشترك للتحالف العربي

ومن أبرز النماذج التي يمكن استحضارها في هذا السياق، تكتل "اللقاء المشترك" الذي تأسس في مطلع العام 2003 من مزيج غير متجانس من أحزاب المعارضة اليمنية، بكافة أطرافها، الإسلامية واليسارية والقومية، بهدف مواجهة نظام الرئيس اليمني آنذاك علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام.

وتلك المهمة تصاعدت تدريجيا، حتى بلغت ذروتها في 2011 عندما مثلت تلك الأحزاب الرافعة السياسية للاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، بالتناغم مع الجماعة الحوثية التي تسللت عبر تلك الفوضى السياسية والشعبية إلى قلب العاصمة صنعاء وخلقت واقعا جديدا بعد ذلك بأربع سنوات.

تحالفات مرحلية

جاء تكتل "اللقاء المشترك" بحسب خبراء في الشأن اليمني كبادرة فعل مباشرة على انهيار تحالفات سابقة كان الطرف الأبرز فيها الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام في

هل يحيي بايدن خطة قديمة لتحويل العراق إلى فدرالية

مواقفتها حتى يدخل رئيس جديد إلى البيت الأبيض. ومن التنازلات أن تقلص إيران نفوذها في العراق، لأسباب ليس أقلها أن طهران تخطط لإجراء انتخابات في يونيو المقبل.

وتسعى الولايات المتحدة ما بعد ترامب لاستعادة مصالحها في العراق، التي تضررت من النفوذ الإيراني، خاصة بعد مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني مطلع يناير الماضي بالقرب من مطار بغداد الدولي.

وتأثرت المصالح الأميركية في عهد ترامب بعد توجيه الكثير من التهديدات في مقابل القليل من الإجراءات، وكثيرا ما أعرب الرئيس المنتهية ولايته عن رغبته في التخلص من العراق لأنه يمثل صداعا لواشنطن.

وربما لا يكون بايدن متحمسا بشأن خطته لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، لأن مصالح الولايات المتحدة تكمن في وجود دولة موحدة. ومع ذلك، فإن الاعتراضات الإيرانية على الوجود الأميركي في العراق قد تدفع بايدن إلى إحياء هذا الاقتراح. وهذا من شأنه أن يعزز تطلعات بعض السياسيين العراقيين إلى الفدرالية التي يتحدثون عنها الآن علانية على أساس طائفية وعرقية.

من خلال وكلائها المحليين في شكل سياسيين وضباط جيش، وكذلك من خلال أحزابها وميليشياتها السياسية.

وليس ذلك فحسب، بل إن الولايات المتحدة نفسها في لحظة حاسمة في العراق، حيث لا تسيطر على الأرض ولا على النفوذ ولا تستطيع التدخل في صنع القرار السياسي.

ويؤكد محللون أن الضغط الاقتصادي الهائل الذي مارسه ترامب على إيران تحول إلى خيارات لتوسيع نفوذها داخل العراق حيث أقرت طهران الخزانة العراقية، وأظهرت تقارير دولية أن إيران عززت اقتصادها عبر العراق بما في ذلك بيع النفط الإيراني عن طريق جاريتها والحصول على العملة الصعبة.

ومن المرجح أن يحاول بايدن التوصل إلى اتفاق جديد مع إيران، مما قد يؤدي إلى عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية النووية لعام 2015، وإن كان ذلك بشروط.

وقد تكون هذه الشروط هي نفسها التي طالب بها ترامب، لكن إيران كانت غير راغبة في الوفاء بها، مما أثار



جو بايدن اقترح في 2006 تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق: شيعية وسنية وكردية



وعلى هذا النحو، من المتوقع أن يتعامل معها بشكل مختلف وعلى عكس الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، الذي فضل الكثير من العراقيين لجهوده للحد من النفوذ الإيراني في بلادهم.

وجاءت تلك التحركات على الرغم من حقيقة أنه خلال فترة ترامب في المنصب، نما التدخل الإيراني في العراق إلى درجة أن الميليشيات التي تدعمها سيطرت على معظم البلاد، ولم تفعل واشنطن شيئا حيال ذلك، باستثناء التهديد بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد، والتي كانت بمثابة هدف للصواريخ التي أطلقتها الجماعات الموالية لإيران.

وفي كتابه الصادر عام 2017 بعنوان "أوعدي يا أبي"، يقول بايدن، الذي زار العراق 27 مرة وهو مطلع على الملف العراقي عن كثب، إن "العراق أكثر القضايا إحباطا خلال أربعة عقود من العمل في العلاقات الخارجية".

ولكن بايدن بعد توليه منصبه في يناير المقبل سيكون أمام واقع جديد وهو أن العراق اليوم ليس كما الأمس حين دعا إلى تقسيمه إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة لأن البلد يمر بوحدة من أسوأ منذ سنوات دون التوصل إلى حلول سيطرة إيران شبه المطلقة

انتخب الأميركيون ساكنا جديدا للبيت الأبيض من الحزب الديمقراطي لطى صفحة أربع سنوات من "الترامبية"، ويبدو أن الرئيس المنتخب جو بايدن سيجري العديد من التغييرات، ليس أقلها تحسين صورة بلاده حول العالم وإنما أيضا كيفية تعامله مع سياسات قديمة كان قد أسس بها حينما كان نائبا للرئيس السابق باراك أوباما من بينها بناء مستقبل العراق.

ومن دون هذه الخطوة، توقع بايدن أن يدخل العراق في دوامة العنف الطائفي ويساعد على زعزعة استقرار المنطقة، حيث في ذلك الوقت، كانت القوات الأميركية تحرقها المقاومة العراقية، وكانت تواجه المئات من الهجمات من وطاتها الجماعات المنطرفة.

ويقول المحلل إيباد الديلمي في تقرير نشره موقع "ميدل إيست مونيتور"، "إن نبوءة بايدن كانت دقيقة، فقد اندلعت حرب طائفية يوم تفجير مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء واستمرت أكثر من عامين وتبعته ذلك أعمال عنف طائفية حولت المقاومة بعيدا عن قوات الاحتلال الأميركية وأخذتنا إلى نفق مظلم".

ويبدو أن الأحداث ربما تم التلاعب بها من قبل السياسيين الأميركيين، وربما كان بايدن أحدهم، وظل يضغط ملف العراق على جميع الرؤساء الأميركيين منذ سنوات دون التوصل إلى حلول جذرية لنزع فتيل تلك الأزمة.

واشنطن - أعاد مراقبون إلى الأذهان مقترحا كان قد كشف عنه الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن قبل 14 عاما عندما كان نائبا للرئيس باراك أوباما بخصوص العراق، حيث أراد في ذلك الوقت تخليص البلد من أزمة التي زادت من وطأتها الجماعات المنطرفة.

ومع أن العراق لم يظهر في الحملات الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة، ولكن من المرجح أن يكون ملفا دائما على مكتب بايدن، الذي أيد الغزو الأميركي عام 2003 قبل أن يغير رأيه وكتائب للرئيس باراك أوباما، شارك في قرار سحب القوات الأميركية من العراق الذي اعتبره فرصة للتكفير عن خطئه السابق.

وعندما كان عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية ديلاوير، اقترح بايدن خطة في عام 2006 لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شيعية وسنية وكردية شبه مستقلة، معتقدا أن هذا سيسمح للقوات الأميركية بمغادرة العراق بحلول عام 2008.